(١١)

جذر مأساة مصر

دمج الدولة في الحزب الوطني

العادة أن يكون هناك فرق في أي دولة بين الحزب والدولة والحكومة. فالحزب هو واحد من أحزاب لها وظائف محددة تعد مدارس سياسية للثقافة وإعداد الشعب لتعليم الحياة السياسية الصحيحة، بحيث تدور المناقشة الشريفة بين الجميع من أجل فوز الأقدر في نظر الشعب على الحكم أما حزباً منفرداً أو مؤتلفاً مع غيره. فالحزب مهما كان شعبياً ويحظي بأغلبية كاسحة من أعضائه وحتي من غيرهم يحظي بهذه الشعبية بناء على دور حقيقي في رفعة المجتمع، ويظل هذا الحزب حزباً سواء وصل إلي الحكم أو لم يصل وأن يقبل قواعد تداول السلطة وحرية الوصول إليها وفق هذه القواعد، وأن تكون برامجه واضحة وواقعية وحقيقية وإلا انطبق عليها عقوبة الغش التجاري السياسي.

أما الدولة فهي لكل المواطنين ترعي مباديء المواطنة وتحترم الدستور والقانون وتكفل سلامة الحياة الحزبية. فإذا تلبس حزب واحد جسد الدولة احتكر أعضاؤه حق المواطنة ومزاياها واستبعد الآخرين من خيرات الوطن فلا يعين في أي منصب إلا أعضاء هذا الحزب ويعمل جهاز الدولة كله في خدمته ويبعد غير الأعضاء عن كل موقع ويضيق عليهم في كل مجال.

معنى هذا أنه إذا كان أعضاء الحزب الوطني مليوناً أو مليونين فإن هذا العدد وحده هم كل المصريين وأن ما عداهم رعايا وتحق عليهم المطاردة وتلاحقهم الشكوك في ولائهم ما دام الولاء لهذا الحزب هو الولاء للوطن.

وإذا كان اسمه الحزب الوطني الديموقراطي فمعناه أنه خارج الحزب لا يوجد وطني أو ديموقراطي وإنما هو وعاء الوطنية كلها وخارجه خونة، وهو مدرسة الديموقراطية كلها وغيره يعبثون في مدرسة الديكتاتورية. أما الحكومة فيفترض أن تكون الذراع التنفيذي

للسلطة تأتمر بالقانون وتعمل لمصلحة المواطنين جميعاً وتحاسب على إنجازاتها وإخفاقاتها ولكن الحزب تلبس الحكومة أيضاً فلا يعين فيها إلا أعضاء الحزب، ولا ينتخب في مجلس الشعب إلا أعضاؤه وغيرهم خارجون على الإجماع الوطني.

وإذا قيل للحكومة أخطأت الحكومة انبرى كتبة الحكومة الذين عينتهم فيما يسمي الصحف القومية وهي مناصب مغلقة على أعضاء الحزب وأحبائه وحواريه تهاجم كل من يرى مصلحة عامة للوطن خارج هذا الحزب وتثني على كل مسبح بحمد الحزب وقيادته.

وقد ترتب على ذلك تعقد مشكلة الفساد السياسي وإفساد الحياة السياسية بكل مقوماتها في مصر، وارتبطت الثروات بالسلطة ارتباطاً لم يعد يقبل التجزئة إلا بمعادلات جديدة، وعاش المصريون خارج الحزب غرباء وأدمنت حكومته الفشل، ومع ذلك يغررون بالمصريين ويصورون الفشل نجاحاً باهراً.

وحتى نفهم العلاقة بين الحزب والدولة والحكومة في نظام ديموقراطي، فإن الدولة في بريطانيا هي بريطانيا وأجهزتها هي أيضاً التشريعية والتنفيذية والقضائية.

والأحزاب تتنافس في صناديق الانتخابات الشفافة ويحظر قطعاً تزوير إرادة المواطن أو التحايل عليه بحجب معلومات عنه أو تضليله، فيصبح الحزب الحائز على أعلى أصوات الناخبين في هذه المعركة الشريفة هو صاحب الحق في تشكيل الحكومة.

وإذا كان بعض أعضاء الحزب الفائز هم أعضاء الحكومة وهم أيضاً أعضاء في البرلمان (مجلس العموم) فإن الدولة تظل ملكاً للمواطن ويظل للأحزاب المعارضة الحق في العمل على كشف عورات الحكومة وسحب الثقة منها، ويظل للقضاء شموخه واستقلاله لمراقبة كل خارج على القانون مهما كانت قامته.

وليبان مدى حساسية النظم الديموقراطية حرصاً على نظامها الديموقراطي في مواجهة أي شخص مهما كان قدره ومركزه لأن النظام ملك للأمة وهي تدافع عنه بوسائلها الدستورية، أن السيناتور هيلاري كلينتون كانت قد صوتت لصالح مشروع زيادة راتب كونداليزا رايس وزيرة الخارجية السابقة. ولما تولت هيلاري نفس المنصب خلفاً لها في إدارة أوباما، ألغي قانون زيادة مرتب الوزيرة حتى لا تكون هناك شبهة في أن كلينتون أيدت

الزيادة وهي تخطط للاستفادة منها عندما تتولى هذا المنصب،وهذا من أهم ملامح النزاهة في النظم الديموقراطية.

أما في مصر فإن مجلس الشعب يتشكل بالتزوير من أعضاء الحزب الوطني ويصدر من التشريعات ما يخدم رجال الحزب وأصدقاءهم من رجال الأعمال، وتعمد السلطة التنفيذية إلي الإفساد المتعمد للسلطة القضائية فأصبح القانون في مأزق منذ ولادته وحتى إغفاله وسوء تطبيقه في القضاء، فانحطت السلطات الثلاث.

ورغم ما ترويه صحف المعارضة من خطايا يندي لها الجبين لا يتحرك أحد، بل إن استجوابات وطلبات المعارضة داخل مجلس الشعب يتم إغفالها تماماً.

والمشكلة أن انتشار الفساد وتردي الأوضاع في مصر وترتيب أوضاع السلطة بحيث يستحيل تداولها، واتساع دائرة التزوير في كل شيء، جعل من الخطر استمرار وضع الحزب الوطني كرأس حربة في القضاء على مصر والمصريين.

ولذلك فإن نقطة البداية هي أن يجيب النظام على السؤال التالي: هل هو نظام ديموقراطي أم ديكتاتوري ؟ إذا كان نظاماً ديموقراطياً فيتم محاسبته بمقاييس أي نظام ديموقراطي. وإن كان نظاماً ديكتاتورياً باعترافه، يكون للمسألة وجه آخر.

ولا يمكن أن يظل هذا الالتباس وعجز حكومات هذا الحزب عن انقاذ مصر بل الإسهام المتعمد أحياناً في تفاقم أوضاعها، وهذا وضع لا يمكن استمراره.